

مركز قطر للمال يطلب التعليق على سياسة العقوبات

يخضع فرض أي عقوبة مالية أو تنديد عام لإج
النفاز الخاصة بهيئة التنظيم ولحقوق الاستئذ
تمتد فترة التشاور لاستلام التعليقات حتى تاريخ
يوليو ٢٠٠٩ .

لمحة عن مركز قطر للمال
إن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال
بتأسيسه حكومة قطر ومقره الدوحة . تم إ
المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات ا
العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات و
تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المذ
في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة .

مارس ٢٠٠٩ (العقوبات المالية - الرجوع أو التقارير
المتأخرة).

تضم السياسة المقترحة خمسة عناصر:
نطاق وهدف السياسة
الإعلام والتبليغ عن المخروقات
كافة المخروقات الأخرى

ما الذي يشكل خرقاً ثانوياً أو روتينياً
عوامل ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد:
سواء ينبغي أخذ إجراء.
سواء ينبغي فرض عقوبة مالية أو نشر تنديد عام.
قيمة العقوبة المالية.

«الدوحة - الوطن الاقتصادي»

نشرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال طرحاً
استشارياً وسياسة مقترحة حول العقوبات
المالية والتنديدات العامة، بغية الحصول
على التعليقات.

تتضمن السياسة المقترحة أحكاماً معينة
حول «الأمر الروتينية أو المخروقات الثانوية»
كما هو مشار إليها في لوائح الخدمات
المالية، وهي تضم أيضاً سياسة لوائح
الخدمات المالية لعام ٢٠٠٩ والصادرة في ٦